



السياسة الصناعية واستراتيجية التنمية الاقتصادية في إثيوبيا 1990-2012

م. د اسعد باسم محمد /وزارة التربية

أ.د حسين جبار شكر/جامعة كربلاء/كلية التربية للعلوم الانسانية

التخصص الدقيق للبحث:

التخصص العام للبحث:

المستخلص باللغة العربية:

معلومات الورقة البحثية

استخدمت جميع الدول الرأسمالية المتقدمة السياسات الصناعية والتدخلات الحكومية لترسيخ مكانتها الرائدة وتعزيز مزاياها، أو تسريع وتيرة اللحاق بالدول المتقدمة إذ كانت السياسات الصناعية هي القاعدة الرئيسة في نمو وتطور البلاد وان إثيوبيا شأنها شأن العديد من الدول الاقتصادية الأخرى، التي شهدت نموًا اقتصاديًا سريعًا في السنوات الأخيرة، ولكن إلى أي مدى يستند هذا النمو إلى تغيير هيكل عمق وأكثر استدامة، أو إلى تحوُّله إلى تغيير هيكل يكون أساسًا لتحسينات دائمة في رفاهية غالبية السكان إذ يتفق معظم المحللين على أن هذا التغيير يتطلب التصنيع والابتكار التكنولوجي السريع، مما يمكّن الدول من الانتقال من الإنتاج إلى أنشطة أكثر ديناميكية، طالما كانت السياسة الصناعية محورًا أساسيًا للتصنيع الناجح ومع ذلك، كان الفكر السائد حذرًا للغاية من السياسة الصناعية .

الكلمات الرئيسية:

استراتيجية التنمية الصناعية الإثيوبية- التسلسل الهرمي لصنع السياسات والإطار الدستوري- دور البنك المركزي المصري الفعال في التمويل الصناعي

doi: <https://doi.org/10.63797/bjh>.

المقدمة

لم تكن السياسة الصناعية مجرد إجراء تقني، بل هي عملية سياسية تتفاعل فيها العوامل السياسية والاقتصادية. وتعتمد صياغة السياسات وتنفيذها ونتائجها على مدى توافق العلاقات بين الدولة والمجتمع، وعلى الدعم السياسي أو التزام الصمت من جانب الفاعلين الاقتصاديين، ومن المرجح أن يكون فهم العملية السياسية، والنظام السياسي، والبعد السياسي لكل سياسة اقتصادية عاملاً حاسماً في تحديد نتائج السياسة الصناعية. فالدولة كيان سياسي، ويجب تفسير أفعالها في ضوء النظام السياسي السائد، أو توازن القوى، أو التسوية السياسية، وهناك جوانب اجتماعية محددة يجب مراعاتها، وإن المصالح هي التي تحرك أفعالها، ويستند دعمها إلى القوى السياسية المهيمنة ومصالحها وفقاً للمنظورات المؤسسية للاقتصاد السياسي، فإن السياسات الصناعية مقيّدة بالهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي تُنقل عبر العمليات والمحددات السياسية، وتحدد السياسات الاقتصادية الوطنية أولاً، بما يُطلب من الحكومة القيام به، وثانياً، بما تستطيع القيام به في المجال الاقتصادي، فالأول يُحدد ما هو مرغوب فيه في الديمقراطية، والثاني يُحدد ما هو ممكن، تتمثل المحددات السياسية الرئيسية في تنظيم رأس المال العلاقات بين رأس المال المالي ورأس المال الصناعي، والعمل يمثل أسواق العمل، والعمل المنظم، وعلاقات العمل، والدولة تعمل على التنظيم الداخلي لجهاز الدولة، واقتصادها السياسي الذي يشمل الممارسات الانتخابية والأحزاب السياسية، ومكانة الدولة في الاقتصاد الدولي. لهذا جاء عنوان بحثنا (السياسة الصناعية واستراتيجية التنمية الاقتصادية في إثيوبيا 1990-2012)، وقسم البحث على ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول استراتيجية التنمية الاقتصادية والتسلسل الهرمي لصنع السياسات والاطار الدستوري، وفي المبحث الثاني، السياسة المصرفية الداخلية والخارجية واثراها الى التنمية في اثيوبيا والمصرف الالمانى ودورة الرئيس في التنمية الاقتصادية الاثيوبية ودور البنك المركزي المصري الفعال في التمويل الصناعي و تشجيع الاستثمار الاجنبي في اثيوبيا و نشأة مكتب إدارة الاستثمار الاجنبي في اثيوبيا، وفي المبحث الثالث القيود والتحديات التي تعرقل عملية الاستثمار، وتناولنا فيه دور الحكومة الاثيوبية بتشجيع الصادرات وحماية التجارة، و الدور المباشر للدولة كفاعل اقتصادي، و تشكيل اللجان والمعاهد الاقتصادية في اثيوبيا

المبحث الاول: رسم سياسة التنمية الاقتصادية في اقيوبيا

1- استراتيجية التنمية الصناعية الإثيوبية

تُشكّل استراتيجية التنمية الصناعية الإثيوبية (**Ethiopian Industrial Development Strategy**) أساس السياسات الصناعية للبلاد، وقد أصبح برنامج التنمية الصناعية الإثيوبية استراتيجية التنمية الوطنية في عام 1994، ومنذ عام 2000، عدت استراتيجية التنمية الصناعية الإثيوبية وثيقة توجيهية للحزب الحاكم، على الرغم من أنها لم تُصبح وثيقة رسمية إلا في آب 2002، وتهدف استراتيجية التنمية الصناعية إلى تعزيز التنمية الصناعية الموجهة نحو التصدير، والتي قادها القطاع الزراعي، وركزت على

خلق فرص العمل من خلال الصناعات كثيفة العمالة، وأكدت الاستراتيجية على ضرورة تقديم دعم شامل للصناعيين، وتعزيز بيئة مواتية لتوسع القطاع الخاص من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتوفير البنية التحتية، وتسهيل الحصول على القروض، فضلاً عن ذلك سلط الضوء على تنمية الموارد البشرية، وتحسين البيئة التنظيمية ونظام العدالة، ومكافحة الاقتصاد السياسي القائم، وتولي الاستراتيجية اهتماماً خاصاً بتطوير شركات التصنيع المتوسطة والكبيرة، لاسيما في الصناعات ذات الأولوية مثل الملابس والمنسوجات، والتصنيع الزراعي، وتصنيع اللحوم، والجلود والمنتجات الجلدية، والبناء⁽¹⁾.

يُعدّ تطوير المشاريع الصغيرة محوراً أساسياً في هذه الاستراتيجية، ويُمثّل الالتزام بالمشاريع متناهية الصغر والصغيرة نتيجةً سياسيةً وأيديولوجيةً للالتزام تجاه صغار المزارعين إلا أن تبني هذا النهج عرض الحكومة لتحديّ هائل تمثّل في تنسيق وقيادة أعداد كبيرة من المستثمرين والمنتجين والتجار المنتشرين في أماكن متفرقة، في الواقع، وجدت الحكومة صعوبةً بالغةً في الوفاء بالتزاماتها تجاه العديد من صغار المزارعين والشركات المنتشرة على نطاق واسع، وتفاقم هذا التحدي بسبب القيود المفروضة على الموارد والمؤسسات، فضلاً عن انخفاض مستوى التصنيع وقلّة الخبرة الصناعية⁽²⁾، وختاماً، تمثلت السمات الرئيسية في أن الوثيقة السياسية كانت تستند في الأصل على الكتاب الأبيض للحزب الحاكم، وهي إحدى الوثائق الرئيسية المستخدمة للتلقين والتدريب داخل الحزب، والخدمة المدنية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمعاهد التقنية والمهنية، والجامعات، ثانياً، لم تُدعم الوثيقة بالبحوث ولم تُحدّث في ضوء الظروف والآفاق المتغيرة، ثالثاً، لم تُدعم بشكل كامل بأي استراتيجية شاملة قائمة على القطاع أو الصناعة⁽³⁾.

في الواقع، تتفاوت مستويات التركيز ففي إثيوبيا، لذلك تُرجمت استراتيجية التنمية الصناعية إلى خطط تنموية متوسطة الأجل مدتها خمس سنوات، شملت برنامج التنمية المستدامة والحد من الفقر (2002-2005)، وخطة التنمية المتسارعة والمستدامة للقضاء على الفقر (2005-2010)، وبرنامج التحول العالمي (2010-2015)، فعكس برنامج التحول العالمي بجرأته الواضحة أولاً، طموح الحكومة في السعي نحو تصنيع سريع وتحول اقتصادي هيكلي، وقد حُدد هدفها لمعدل النمو السنوي في قطاع التصنيع بنسبة 20%، بينما كان من المقرر أن تزيد عائدات التصدير الإجمالية خمسة أضعاف، وتُعد هذه الأهداف مرتفعة للغاية مقارنةً بالتجارب في أماكن أخرى، وثانياً، فيما يتعلق بالتحول القطاعي، كان من المقرر أن ترتفع حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 12.9% في 2009-2010 إلى 15.6% في 2014-2015، كما دعا برنامج التحول العالمي إلى تحول مماثل في تطوير البنية التحتية على سبيل المثال، كان من المقرر زيادة توليد الكهرباء من 2000 إلى 10000 ميغاواط، وتطوير شبكة سكك حديدية جديدة، وثالثاً، تم توسيع نطاق الصناعات ذات الأولوية لتشمل المنسوجات والملابس، والجلود ومنتجاتها، والسكر ومشتقاته، والأسمنت، والمعادن والهندسة، والمواد الكيميائية، والأدوية، والصناعات الزراعية التحويلية⁽⁴⁾.

عد برامج تطوير القطاعات وخطط التنمية الخمسية من أدوات السياسة الصناعية، ويتم استخدامها معقد تنشأ الخطط الطموحة من نوايا حسنة لتسريع وتيرة التغيير إذا ما تم تبادل هذه الخطط وتعزيزها بالحوافز والعقوبات وأنظمة المساءلة، أو من نقص البيانات وضعف التحليل، وعندما لا تشارك الجهات الفاعلة الرئيسية، وجماعات المصالح في العملية، يصبح من السهل إلقاء اللوم عليها في حالات الفشل في تحقيق الأهداف، وعند تكرار النكسات في تحقيق الأهداف، يصبح الميل إلى الاكتفاء بالتصريحات الرنانة بشأن الخطط أكثر وضوحاً ينبغي أن تحدد عملية التخطيط بوضوح حدودها ومضمونها، ونظراً لاختلاف تفسيرات الخطط⁽⁵⁾، تستخدم جميع الدول تقريباً التخطيط، لكن ما يختلف هو الأهداف والأدوات، فقد استخدم التخطيط المركزي في الاقتصادات الموجهة والاشتراكية، بينما استخدمت خطط التنمية الإرشادية على نطاق واسع في كوريا وتايوان واليابان وفرنسا، من بين دول أخرى تؤثر العديد من العوامل المؤسسية والتاريخية على حدود ومضمون خطط إرشادية محددة تشير الأدلة من إثيوبيا إلى أن عملية التخطيط فيها قد خضعت لهذه التحديات تحديداً، فعلى سبيل المثال، لا تتسم خطط التنمية الاستراتيجية والإقليمية، وخطط التحول العالمي بالتوحيد في المضمون أو النهج، فضلاً عن ذلك، تكررت حالات إلقاء الوكالات اللوم على جهات أخرى، مما أدى في كثير من الأحيان إلى تشتيت اجتماعات اللجان، ومن الأدلة على نقص البيانات والتحليلات الموثوقة، على سبيل المثال المبالغة في تحديد أهداف صناعة الإسمنت، وانخفاض أهداف تعدين الذهب الغريني، إذ إن غياب البيانات الكافية والفهم القطاعي يجعل مثل هذه الاستطرادات أمراً لا مفر منه باختصار، لا يمكن وضع سياسة صناعية فعالة دون قدرة الدولة على جمع بيانات موثوقة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوظيف القدرة التحليلية اللازمة لترجمة الأدلة إلى سياسات ملموسة، ومراقبة النتائج عن كثب⁽⁶⁾.

2- التسلسل الهرمي لصنع السياسات والإطار الدستوري

استمر إطار صنع السياسات من الدستور الإثيوبي الذي أقر في 8 كانون الأول 1994، ودخل حيز التنفيذ في 21 آب 1995، ونص الدستور الجديد على أن للحكومة الاتحادية والولايات سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية في جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية تُصدّق أعلى سلطة اتحادية وهي مجلس نواب الشعب على الإعلانات والسياسات الأساسية والميزانيات، بينما يُقرّ مجلس الوزراء اللوائح والسياسات والقرارات التنفيذية التوجيهات⁽⁷⁾.

ونص الدستور أيضاً على ضرورة مشاركة الجمهور في عمليات صنع السياسات، وتضطلع الحكومات الإقليمية والإدارات المحلية بأدوار مهمة في تنفيذ السياسات الصناعية، وذلك على سبيل المثال من خلال توفير الأراضي للشركات ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، واستلزم ذلك زيادة في التعقيد المؤسسي، ويستدعي تنسيقاً أكثر فعالية بين مختلف مستويات الحكومة لتنفيذ سياسة صناعية فعالة، وفي المقابل تمتلك كوريا وتايوان والصين أنظمة مركزية موحدة، ساعدتها في تطبيق سياساتها الصناعية، ويتمثل التحدي

الذي يواجه الحكومة الإثيوبية في ضمان تنفيذ السياسات والأهداف المحددة على المستوى الاتحادي بنفس القدر من الالتزام على المستويين المحلي والإقليمي⁽⁸⁾.

المبحث الثاني السياسة المصرفية الداخلية والخارجية واثرها على التنمية في اثيوبيا

نتيجة للضغوط التي مارسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على اثيوبيا لعرقلة تحرر قطاعها المالي، وجهت الحكومة الاثيوبية انتقادها في 1 ايلول 2001، للممارسات الصندوق الدولي، لاسيما بعد ممارسة بعض الدول ذات التأثير الضغوط الدبلوماسية على البنوك البنوك الأجنبية لمنعها من العمل في إثيوبيا، لذلك اعترمت الحكومة الاثيوبية على الاستمرار في هذه السياسة حتى تُحقق البنوك المحلية القدرات المالية والإدارية والتكنولوجية اللازمة للتنافس مع البنوك الدولية، وإلى أن تُحقق البنوك المحلية القدرات المالية والإدارية والتكنولوجية اللازمة للتنافس مع البنوك الدولية، وإلى أن يتم تطوير مؤسسات لتنظيم المؤسسات المالية الأجنبية العملاقة إن الهشاشة المالية المتأصلة وضعفها، واعتمادها الكبير على رأس المال الأجنبي، عرّض الدول الأقل نموًا للصدمات الخارجية،

واكد احد الاقتصاديين على أن "على الدول النامية تجنب فتح أسواق رأس المال لديها" لتجنب الأزمات وأشار إلى الحاجة إلى بنية مالية تستثمر التنمية الاقتصادية والعدالة، وحذر من التدفقات غير المنضبطة لرأس المال الخاص الدولي، كما دعا إلى إطار تنموي إقليمي تؤدي فيه بنوك التنمية الإقليمية ودون الإقليمية دورًا إيجابيًا⁽⁹⁾.

أكدت السياسة الإثيوبية أيضاً على الدور المحوري للبنوك المملوكة للدولة، في دعم السياسات الصناعية الحكومية، أما الترتيبات التنظيمية، فتتألف من بُعدين الاول البنك الوطني الإثيوبي، وهو البنك المركزي للبلاد، يُنظّم القطاع المالي برمته فضلا عن ذلك، أنشئت وكالة مؤسسات التمويل العامة للإشراف على البنوك والمؤسسات المالية المملوكة للدولة، بما في ذلك البنك التجاري الإثيوبي وبنك التنمية الإثيوبي⁽¹⁰⁾.

بسبب هذا الإطار السياسي فإن الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع المصرفي الإثيوبي هي الحكومة والقطاع الخاص المحلي ولا تزال البنوك المملوكة للدولة تهيمن على القطاع المصرفي الإثيوبي، حيث تغطي 40% من الفروع وتستحوذ على 60% من قاعدة رأس المال، وبينما يقود البنك المركزي الإثيوبي دعم التجارة ورأس المال العامل والخدمات المصرفية الدولية، يقدم البنك المركزي الإثيوبي قروضًا طويلة الأجل للقطاعات ذات الأولوية بأسعار مدعومة وتأسس البنك المركزي المصري (Central Bank of Egypt) عام 1970، وبلغ عدد فروع 209 فرع خلال عام 2012، بينما بلغ عدد فروع بنك دبي الإسلامي (Dubai Islamic Bank) 20 فرعًا، وبلغ إجمالي فروع البنوك المملوكة للدولة 273 فرعًا، بينما بلغ عدد فروع البنوك الخاصة 408 فرع و بنك حكومي هو بنك الإنشاءات والأعمال (Construction and Business Bank) الذي تأسس عام 1983، لتمويل الرهن العقاري ، لكن تأثيره

في القطاع محدود وبسبب السياسات التي انتهجها النظام السابق، إذ لم يكن هناك أي بنك خاص حتى عام 1991⁽¹¹⁾، إلا أنه بعد انفتاح الاقتصاد في التسعينيات شهدت البنوك الخاصة نموًا سريعًا، ففي عام 2012، بلغ عدد البنوك المحلية المملوكة للقطاع الخاص 16 بنكًا، فضلًا عن ذلك، توجد مؤسسات تمويل أصغر تركز على دعم صغار المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الحضرية، وقد ظلت أسعار الفائدة على القروض مستقرة نسبيًا طوال تلك المدة بين 7.5% و14%، ومع ذلك لا يزال القطاع المالي في إثيوبيا متخلفًا من حيث رأس المال والمدخرات والقدرة المؤسسية وعلى وجه الخصوص تتمثل قيود ونقاط ضعف القطاع المصرفي بما يلي، انخفاض قيود رأس المال بسبب انخفاض المدخرات المحلية، وميل البنوك إلى التركيز على الإقراض قصير الأجل لقطاع الخدمات بدلاً من التمويل طويل الأجل ولاسيما في قطاع التصنيع، والتغطية المحدودة للخدمات المصرفية، وضعف القدرة المؤسسية⁽¹²⁾، وبطء وتيرة التحديث في البنك الوطني للإنفاق المصرفي، وعمدت السياسات الحديثة لزيادة مستوى الادخار والاستثمار وتوسيع نطاق الفروع المصرفية وتحسين التغطية، وبيع السندات لاسيما فيما يتعلق بسد النهضة الإثيوبي، وبرنامج الادخار للإسكان، وزيادة معدلات الادخار⁽¹³⁾.

1- المصرف الألماني ودورة الرئيس في التنمية الاقتصادية الإثيوبية

بنك التنمية الألماني (German Development Bank) تأسس عام 1908، أذ كان البنك التنموي الوحيد الذي مؤل مشاريع صناعية وزراعية طويلة الأجل تهدف الحكومة الإثيوبية إلى استخدام بنك التنمية الألماني كبنك سياساتي لدعم السياسات الصناعية كما هو موضح في استراتيجيتها للتنمية الصناعية. وينص توجيه سياسة بنك التنمية الألماني على أن يقدم البنك "قروضًا متوسطة وطويلة الأجل لمشاريع استثمارية تعمل في مجالات الزراعة والصناعات التحويلية الزراعية والتصنيعية، ويفضل أن تكون موجهة للتصدير، وأن يكون المعياران الرئيسيان للأهلية للحصول على التمويل هما: "التحقق من المصادقية أو تقييم "اعرف عميلك لتحديد نزاهة المقترض، وتقييم دراسة الجدوى المقدمة من مقدم الطلب"، بمعدل الفائدة لدى وزارة الأعمال الصغيرة والمتوسطة أقل من معدل الفائدة، أذ تعتمد البنوك التجارية على أسعار الفائدة السائدة في السوق، مما يستلزم دعمًا يتراوح بين 2.5 و5%، ويشترط البنك حدًا أدنى لمساهمة رأس المال بنسبة 30%، وقد انخفضت مدة معالجة القروض بمرور الوقت، وإن لم يكن ذلك مرضيًا للعملاء تقع المسؤولية الكاملة عن اتخاذ قرارات منح القروض على عاتق رئيس البنك، بينما تقتصر مسؤوليات مجلس الإدارة على القرارات المتعلقة بالسياسات والإشراف على أداء البنك قبل عام 2005، كان مجلس الإدارة يشارك في الموافقة على القروض مما أدى إلى تضارب المصالح وضعف المساءلة وتمارس وزارة المالية والتنمية الاقتصادية ووزارة الصناعة نفوذًا غير مباشر في تحديد أولويات منح القروض⁽¹⁴⁾.

جرى منذ عام 2005، تعديل سياسات وإجراءات وشروط قروض بنك التنمية الاقتصادية لتتوافق مع أولويات الحكومة استغرقت عملية إصلاح البنك وقتًا أطول من المتوقع، ولم تكتمل إلا مؤخرًا في عام

2012، وُجّه ثلثا قروض بنك التنمية الاقتصادية إلى قطاع الصناعات التحويلية، بينما حُصص 23% منها للزراعة وكان قطاع النسيج (30%) والصناعات غير المعدنية، ولا سيما صناعة الإسمنت (20%)، المستفيدين الرئيسيين في قطاع الصناعات التحويلية، أما في قطاع الزراعة، فكانت المحاصيل الصناعية وزراعة الزهور من أبرز المستفيدين من القروض. وفيما يتعلق بالتركيز، فقد صُرفت 83% من القروض إلى خمسين مشروعًا صناعيًا في قطاعات النسيج والإسمنت والسكر وبالتالي، فإن وزارة التعليم الأساسي تخدم السياسة الصناعية للحكومة من خلال تعزيز التنمية الصناعية والزراعية⁽¹⁵⁾.

على الرغم من التغييرات التشغيلية الأخيرة، واجه بنك دبي التجاري قيودًا في دعم التصنيع السريع لعدة أسباب أولاً، محدودية رأسماله وثانيًا، أدت أوجه القصور البيروقراطية والتطبيق الصارم للمعايير إلى تقويض دوره في دعم السياسة الصناعية بفعالية نتيجةً لصعوبة تحقيق التوازن بين الشفافية والكفاءة، فقد اشتمت العديد من الشركات في قطاعات الجلود وزراعة الزهور والأسمنت من تأخيرات في معالجة القروض، ونقص الكفاءة والمرونة في الإجراءات، بسبب حرص الحكومة ومجلس إدارة البنك على ضمان المساءلة والشفافية بالإجراءات بدقة، وثالثًا، يواجه البنك مشكلة عدم تماثل المعلومات، أي نقص المعرفة بالقطاعات الصناعية وصعوبة الموافقة على المقترضين بناءً على سجلاته، وأخيرًا أدى محدودية القدرات المؤسسية والبشرية للبنك إلى تقويض فعاليته⁽¹⁶⁾.

2- دور البنك المركزي المصري الفعال في التمويل الصناعي

اد البنك المركزي المصري دورًا لا غنى عنه في تعزيز الصادرات والتنمية الصناعية، وتُظهر التجارب في أماكن أخرى أن البنوك التجارية قد تلعب دورًا جزئيًا في تمويل الاستثمار، إما من خلال شركات تابعة متخصصة أو التمويل المشترك، نظرًا لأن رأس مال البنك المركزي المصري كان أكبر بكثير من رأس مال بنك دبي الإسلامي فقد شارك في تمويل مشاريع صناعية ضخمة مثل مشاريع السكر والأسمنت وحتى عام 2005، لم تكن قروض البنك متوافقة مع سياسة الحكومة، وتراكت لديه قروض متعثرة بين عامي 2000 و2005 بسبب التساهل في شروط الإقراض ونتيجة لذلك، بلغت نسبة القروض المتعثرة 52% في عام 2003، وفي الآونة الأخيرة، وبفضل الإدارة الأكثر فعالية، انخفضت هذه النسبة بشكل ملحوظ، وقد أجرى البنك تغييرات على محفظته الاستثمارية بما يتماشى مع توجيهات الحكومة⁽¹⁷⁾.

تضمنت هذه السياسة التحول من التركيز على الاستيراد والتجارة المحلية المربحة نحو تمويل الصادرات والزراعة والصناعة ونتيجة لذلك، ارتفعت قروض البنك المركزي المصري للصناعات والزراعة إلى 25% و23% على التوالي بعد عام 2002، وانخفضت قروضه للتجارة المحلية إلى 10%، بينما شكلت تجارة الاستيراد والتصدير 30% من إجمالي القروض في عام 2011، وارتفعت حصته في تمويل الصادرات من 17% فقط في عام 2008 إلى أكثر من 80% في عام 2012، لتصل إلى مليار دولار أمريكي. ورغم أن البنك المركزي المصري قد وفر رأس المال العامل للمصنعين، فضلًا عن تقديمه خدمات

مصرفية دولية، إلا أنه في الواقع يمارس تمييزاً ضد الصناعات التحويلية، إذ لا يعترف بالآلات كضمان، بل يفضل المباني⁽¹⁸⁾.

في الوقت الذي قدم فيه البنك المركزي الإثيوبي قروضاً طويلة الأجل تزيد قيمتها عن 15 مليار إثيوبي لبرنامج الإسكان المدعوم من الحكومة، وأكثر من 3 مليارات إثيوبي لبناء القدرات في قطاع البناء تم تعزيز التنسيق بين البنك المركزي وبنك التنمية مما ساهم بشكل واضح في تحسين تنفيذ السياسة الصناعية ويبدو أن البنك المركزي قد اضطلع جزئياً بدور بنك التنمية، ووفقاً لرئيسه فإن أحد أبرز التحديات التي تواجه البنك هو عدم كفاية القدرات المؤسسية من حيث المعرفة والخبرة القطاعية⁽¹⁹⁾.

عدّ حشد الموارد من خلال المدخرات المحلية وتعبئة الإيرادات المحلية، وتوجيه هذه الموارد نحو الاستثمار الإنتاجي، من سمات الدول التنموية وقد استخدمت الحكومة، فضلاً عن ذلك، أدوات تمويل صناعية أخرى، أذ أنشأت صندوق التنمية الصناعية لتمويل مشاريع التوسع التي تنفذها الشركات العامة وقد مكّن هذا الحكومة من حشد جزء من أرباح الشركات المملوكة للدولة واستخدامها لتمويل مشاريع ذات أولوية قصوى وتتخذ وزارتا المالية والتنمية الاقتصادية والصناعة قرارات التخصيص بناءً على الخطة الخمسية للبلاد ولا يُسمح للشركات العامة بالاحتفاظ بأكثر من 15% من دخلها، ويمكنها إعادة استثمارها في الإنتاجية والتكنولوجيا وقدرات الحوكمة، وقد مثل نظام التمويل هذا حلاً مبتكراً وهاماً، إذ يسمح بالاستثمار في المجالات ذات الأولوية بعد موافقة مجالس الإدارة المعنية، ويُحسّن أداء الشركات⁽²⁰⁾.

سمحت الحكومة أيضاً بتوجيه القروض الخارجية للاستثمارات من قبل المؤسسات العامة ويشمل ذلك قروضاً لمشاريع التوسع لشركة موغير للأسمنت، وشركة تنمية السكر، والخطوط الجوية الإثيوبية بالإضافة إلى ذلك، سمحت الحكومة لمطوري المشاريع الكبيرة، وخاصة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، بالحصول على قروض خارجية من وكالات التمويل الدولية على سبيل المثال، حصلت شركة ديربا للأسمنت (Derba Cement Company) على قروض من بنك التنمية الأفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومؤسسة التمويل الدولية ومؤخرًا، ألزمت الحكومة البنوك الخاصة بشراء سندات بنكية بنسبة 27% سندات البنك المركزي، والتي يستخدمها البنك المركزي الإثيوبي للإقراض والاستثمار طويل الأجل في القطاعات ذات الأولوية وقد أثار هذا الأمر جدلاً بين البنوك الخاصة والبنك المركزي الإثيوبي والمؤسسات المالية الدولية، بحجة أن هذا الترتيب يُفضل المشاريع العامة، وهناك جانب مهم أن انخفضت القروض المقدمة للقطاع الخاص بعد عام 2011 بسبب صعوبة تمويل مشاريع البنية التحتية الجديدة، وتشير هذه المبادرات إلى الفجوة بين متطلبات الاستثمار طويلة الأجل وسعي الحكومة إلى إيجاد تمويل بديل دون فتح القطاع المصرفي أمام البنوك الأجنبية تُظهر هذه التجربة في صنع السياسات ليس فقط النجاحات، بل أيضاً الهشاشة والقدرة على التكيف في ظل التهديدات⁽²¹⁾.

بالرغم من تلك الاجراءات التي قات بها الحكومة الاثيوبية للتمويل الصناعي من قبل المصارف الاجنبية ولكنها لم تحقق نتائج ملموسة بسبب افتقار البنوك إلى المعرفة الكافية بالقطاعات التي تمولها، وببطء إجراءات التمويل وتعقيدها البيروقراطية، وقصور في تحديد أولويات القطاعات المحتملة واختيارها، وضعف القدرات المؤسسية، واختلاف فعالية الرقابة المالية بين القطاعات الاستثمارية ، وكانت القروض أقل ارتباطاً بالأداء الاقتصادي إذ انصب اهتمام البنوك بشكل أساسي على سداد القروض في الوقت المحدد، بدلاً من التركيز على تحسين الأداء على المدى الطويل، وترددت الحكومة في خصخصة البنوك والسماح للبنوك الأجنبية بالعمل فيها، وهو ما شكل نقطة خلاف رئيسية مع المؤسسات المالية الدولية والوكالات الثنائية والدول الأخرى ثالثاً، لم تستخدم الحكومة البنوك بفعالية كبنوك سياسات، على الأقل في البداية، ولم تكن القروض موجهة نحو التصنيع ، ولكن بعد عامي 2004-2005⁽²²⁾ ، أُعيد توجيه جميع البنوك الحكومية لتمشأى مع سياسات الحكومة وأولوياتها وأصبح كل من البنك المركزي والبنك المركزي المصري الآن بنوك سياسات فعالة، ولعباً دوراً محورياً في توفير رأس المال العامل طويل الأجل لبعض القطاعات الرئيسية ، وكما سعت الحكومة إلى التأثير على سلوك البنوك الخاصة (التي تركز على التجارة والقروض قصيرة الأجل) واستخدمت أدوات غير مباشرة لتوجيه الموارد نحو تمويل الاستثمارات ذات الأولوية طويلة الأجل، وأخيراً لا تزال الفجوة بين العرض والطلب على الائتمان في القطاعات ذات الأولوية كبيرة، مما يشير إلى ضرورة أن تولي البنوك مزيداً من الاهتمام لتعبئة الودائع⁽²³⁾.

3-تشجيع الاستثمار الاجنبي في اثيوبيا

حظي الاستثمار الأجنبي بالترحيب في جميع القطاعات باستثناء قطاعي الاتصالات والتمويل، ومنذ عام 2004، استهدفت الحكومة الإثيوبية تركيا والهند والصين كمصادر للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع وقد حقق هذا التوجه الاستثماري نتائج إيجابية، إلى جانب ارتفاع تكلفة العمالة في هذه الدول وكان من أهم عوامل الجذب تحسن الأداء الاقتصادي للبلاد، وتوسع السوق المحلية، وانخفاض تكلفة العمالة. إضافةً إلى ذلك، قدمت الحكومة الهولندية حوافز لشركات زراعة الزهور التي تستثمر في إثيوبيا، بينما دعمت الصين إنشاء مجمع صناعي ، من خلال صندوق التنمية الصيني الأفريقي كجزء من سياسة "الصين تنطلق عالمياً" (China is going global)⁽²⁴⁾ .

اجتذب ذلك بناء مجمعات صناعية جديدة على سبيل المثال، المنطقة الصناعية الشرقية في دوكيم ، وهي الأولى من نوعها في إثيوبيا المزيد من الاستثمارات من الصين وبلغت حصة الاستثمار الصيني في قطاع التصنيع، ومعظمه من قبل مستثمري القطاع الخاص 83% ، من شهادات الاستثمار الأجنبي المباشر المسجلة إذ ان مشاركة معظم الشركات الصينية المملوكة للدولة في أعمال البناء مشاريع الطاقة الكهرومائية، وبناء السكك الحديدية والطرق، وتوفير المعدات للمشاريع الخاصة والحكومية بما في ذلك مصانع الأسمنت وشركة إثيو-تيليكوم المملوكة للدولة، يعني ان أصبحت الصين شريكاً في تمويل البنية

التحتية وتنفيذ المشاريع وكما قدمت بنوك التصدير والاستيراد في الصين، وكذلك تركيا والهند ومصر الدعم بين عامي 2004 و2010، اذ بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إثيوبيا 2% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وهو أقل بكثير من معظم الدول الآسيوية. وبلغ التدفق المكافئ في فيتنام (2000-2010)، وفي الصين 3.9% (1991-2010) وفي جنوب شرق آسيا 4.5%، ومع ذلك، نما حجم الاستثمار في إثيوبيا بسرعة منذ عام 2005، في مجال زراعة الزهور، يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي من أوروبا وإسرائيل والهند أما في مصانع الجعة فتبرز شركات من أوروبا الغربية⁽²⁵⁾،

هيمنت الشركات الصينية والهندية والتركية على صناعات الإسمنت والمنسوجات والجلود ومنتجاتها لا يزال توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصادرات الصناعية، وتطوير القدرات التكنولوجية والتسويقية، وزيادة المحتوى المحلي، يمثل تحدياً رئيساً وتُظهر التجارب في آسيا وغيرها أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يُحقق بالضرورة آثاراً إيجابية صافية، وأن تعزيز القطاع الخاص المحلي أمر حيوي على المدى الطويل لإنشاء هيكل حوافز يجب تصميم الحوافز ومنحها وتنفيذها، ويجب متابعة الامتثال لها تم تقديم حوافز شملت الإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية وقطع الغيار ذات الصلة، وإعفاءً ضريبياً على الأرباح لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات ويمكن تمديد هذا الإعفاء لمدة سنتين إضافيتين للاستثمارات في المناطق النائية وللمصدرين الذين يصدر أكثر من 50% من إنتاجهم. كما يحق للمستثمرين ترحيل الخسائر واستخدام نظام استهلاك مفضل، سواء كان معجلاً أو خطياً. وكانت الحوافز موحدة، إذ شملت معظم القطاعات، وليس بعضها فقط. وقد استجاب القطاع الخاص المحلي سريعاً بالاستثمار في العديد من المجالات، بما في ذلك التصنيع. ومع ذلك، لم تكن الحوافز والدعم المؤسسي كافية لتوجيه القطاع الخاص نحو مجالات التصنيع ذات الأولوية، ونحو إضافة القيمة، ونحو الأنشطة التكنولوجية المتقدمة⁽²⁶⁾.

4- نشأة مكتب إدارة الاستثمار الأجنبي في إثيوبيا

نظراً لانخفاض مستويات التصنيع وتنمية القطاع الخاص والمنافسة الشديدة عالمياً لجذب الاستثمارات، أصبح تصميم سياسات وحوافز مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي أمراً بالغ الأهمية في عام 1992، أنشئ أول مكتب للاستثمار بهدف تعزيز وتسهيل الاستثمار المحلي والأجنبي وكان هذا المكتب هيئة مستقلة يديرها مجلس استثمار يرأسها رئيس الوزراء، بتألف المجلس من خمسة عشر عضواً، من بينهم وزراء المالية والتجارة والصناعة والزراعة والخارجية، ومحافظ البنك الوطني، ومفوض العلوم والتكنولوجيا، وأمين غرفة التجارة، وتولى وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية (وزارة المالية والتنمية الاقتصادية الحالية) منصب الرئيس بالنيابة وفي العام نفسه، عُدل المرسوم ووجه الولايات الإقليمية بشأن كيفية تنظيم مكاتب الاستثمار الخاصة بها بموجب التشريعات الإقليمية وفي عام 1996، أُعيد تأسيس مكتب الاستثمار باسم هيئة الاستثمار الإثيوبية بصلاحيات إضافية كان لديها مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء، برئاسة

رئيس الوزراء، وكما تم اعتماد مفهوم "الخدمة الشاملة"، إلا أنه اتضح أن هذا المفهوم لم يكن مفهوماً تماماً، مما استدعى إجراء تعديلات جوهرية على المستويين الاتحادي والإقليمي وقد أدت التوترات المؤسسية بين الوكالات الاتحادية والإقليمية والمحلية إلى تفويض فعالية الخدمة الشاملة، على سبيل المثال، في توفير الأراضي للاستثمار ففي عام 2002، أُعيد تسمية هيئة الاستثمار الأوروبية لتصبح لجنة الاستثمار الفيدرالية، وفي عام 2006 أصبحت الوكالة الفيدرالية للاستثمار، وكانت هذه الوكالة تابعة لوزارة التجارة والصناعة، ويرأسها مجلس استثمار جديد يضم مسؤولين حكوميين وممثلين عن القطاع الخاص، ويرأسه وزير التجارة والصناعة وفي الواقع، تم اختيار ممثلي القطاع الخاص بعناية لتمثيل الجمعيات الصناعية ومع إعادة هيكلة الحكومة في عام 2010، أصبحت الوكالة تابعة لوزارة الصناعة⁽²⁷⁾.

يعتمد التطور الاقتصادي لأي دولة على مستوى استثماراتها، وهذه الاستثمارات بدورها تعتمد على المدخرات، لذا يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورياً لهذه الاقتصادات لسد الفجوة بين المدخرات والاستثمار فالاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب الموارد المالية، يجلب معه المهارات الريادية والتكنولوجية. وقد أولى العديد من الاقتصاديين أهمية بالغة للاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد وتزخر الأدبيات الاقتصادية بتعريفات وتصنيفات الاستثمار إلا أن الاستثمار يُعتبر استثماراً أجنبياً مباشراً إذا كان المستثمر الأجنبي يمتلك ما لا يقل عن 10% من الأسهم العادية أو حقوق التصويت، وفي هذا السياق، اعتمدنا التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر: هو صافي تدفقات الاستثمار التي تهدف إلى الحصول على حصة إدارية دائمة (10% أو أكثر من أسهم التصويت) في مؤسسة تعمل في اقتصاد يختلف عن اقتصاد المستثمر. هو مجموع رأس المال السهمي، وإعادة استثمار الأرباح، ورأس المال طويل الأجل الآخر، ورأس المال قصير الأجل كما هو موضح في ميزان المدفوعات. تُظهر هذه السلسلة صافي التدفقات الداخلة (تدفقات الاستثمار الجديدة مطروحاً منها سحب الاستثمارات) في الاقتصاد المبلّغ من المستثمرين الأجانب، وتشير معظم الدراسات التجريبية إلى الدور المهم للاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز إنتاجية وكفاءة الاقتصاد، وتخلص العديد من الدراسات التجريبية إلى الدور المحوري الذي يلعبه⁽²⁸⁾ يُظهر استعراض محاضر اجتماعات مجلس الاستثمار (2008-2012) أن 75% من إجمالي 446 قراراً تتعلق بالإعفاءات الجمركية بينما تتعلق نسبة 8% أخرى بالإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة ورسوم الإنتاج ركزت سبعة عشر قراراً واستشارة فقط (8%) على تعديلات التوجيهات المختلفة. تشير هذه النتيجة إلى أن القيادة السياسية العليا (مجلس الاستثمار) لم تُعر اهتماماً كافياً للقيود المؤسسية وتطوير القدرات المؤسسية للوكالة. وتُعد التغييرات الشكلية المتكررة في المؤسسة دليلاً إضافياً على هذا القصور ثانياً، تُبرز هذه النتيجة أيضاً غموض خطوط المساءلة بين مجلس الإدارة وفريق الإدارة. كان ينبغي على الإدارة التنفيذية الاستفادة القصوى من هذه القرارات، إلا أن غياب التفويض أعاق تقديم الخدمات بكفاءة ثالثاً، تشير النتيجة أيضاً إلى أن التوجيهات التنفيذية افترقت إلى الوضوح مما أدى إلى ثغرات في الشفافية.

وتُحدد التغييرات الأخيرة، بموجب إعلان جديد صدر عام 2013، مسؤوليات موسعة للوكالة، بما في ذلك خدمة شاملة ورعاية ما بعد الاستثمار⁽²⁹⁾

جدول رقم (1) يوضح الاستثمار الأجنبي في إثيوبيا خلال الفترة من 1992 إلى 2010⁽³⁰⁾

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الداخلة	الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
1992	170,000	10,30,08,90,065	0.002
1993	35,00,000	8,66,90,71,081	0.040
1994	1,72,10,000	6,80,10,44,147	0.253
1995	1,41,40,000	7,52,36,72,045	0.188
1996	2,19,30,000	8,39,14,23,399	0.261
1997	28,84,90,000	8,43,19,51,046	3.421
1998	26,06,70,000	7,67,50,00,360	3.396
1999	6,99,80,000	7,55,98,65,039	0.926
2000	13,46,40,000	8,09,13,84,891	1.664
2001	34,94,00,000	8,08,04,96,318	4.324
2002	25,50,00,000	7,70,70,34,813	3.309
2003	46,50,00,000	8,46,57,44,001	5.493
2004	54,51,00,000	9,94,55,71,030	5.481
2005	26,51,11,675	12,17,39,19,387	2.178
2006	102,57,52,54	15,00,08,03,171	3.635
2007	222000573	19,34,66,46,117	1.147
2008	10,85,37,544	26,57,13,20,718	0.408
2009	22,14,59,581	31,84,33,57,840	0.695
2010	28,82,71,568	29,38,56,11,867	0.981

عد الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الداخلة بهدف الحصول على حصة إدارية دائمة (10% أو أكثر من أسهم التصويت) في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر وهو مجموع رأس المال السهمي، وإعادة استثمار الأرباح، ورأس المال طويل الأجل، ورأس المال قصير الأجل، كما هو موضح في ميزان المدفوعات، وتُظهر هذه السلسلة صافي التدفقات الداخلة (تدفقات الاستثمار الجديدة مطروحًا منها سحب الاستثمارات) في الاقتصاد المُبلِّغ من المستثمرين الأجانب البيانات مُقوّمة بالدولار الأمريكي الحالي⁽³¹⁾

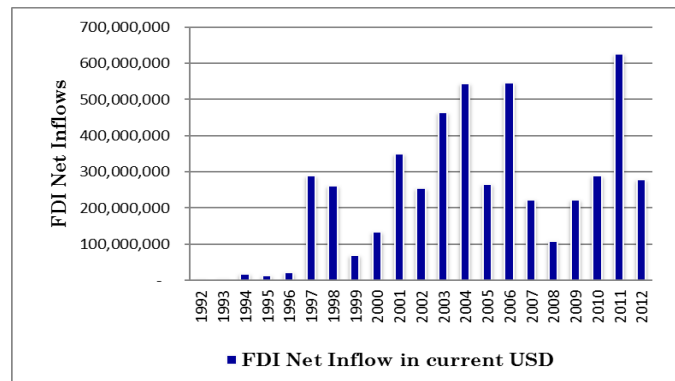
جدول رقم (2) يبين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي 2011-2012⁽³²⁾

سنة	الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الداخلة	الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي الحالي)	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ²
-----	---	---	--

2011	62,65,09,560	31,36,76,06,700	1.997
2012	27,85,62,822	42,80,52,15,879	0.651

بينما الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الداخلة بهدف الحصول على حصة إدارية دائمة (10% أو أكثر من أسهم التصويت) في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر وهو مجموع رأس المال السهمي، وإعادة استثمار الأرباح، ورأس المال طويل الأجل، ورأس المال قصير الأجل، كما هو موضح في ميزان المدفوعات، وتُظهر هذه السلسلة صافي التدفقات الداخلة لتدفقات الاستثمار الجديدة مطروحاً منها سحب الاستثمارات إلى الاقتصاد المُبلَّغ من المستثمرين الأجانب، وهي مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي⁽³³⁾.

الشكل رقم (1) يمثل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إثيوبيا خلال الاعوام (1992 – 2012)⁽³⁴⁾



المبحث الثالث القيود والتحديات التي تعرق عملية الاستثمار

أدت المراجعات المتكررة وضعف تطبيق سياسات الاستثمار (مثل خدمة المحطة الواحدة) إلى تقويض أثر الحوافز، مما ساهم في اتباع نهج مجزأ إلى حد كبير وعدم كفاية التعلم ومع ذلك، وعلى عكس أنظمة رسوم التصدير التي لم تُراجع لفترة طويلة، فإن هذه المراجعات تتطوي على بعض، وكان الهدف من حوافز الاستثمار هو تشجيع الاستثمار في المناطق النائية ودعم النمو الإقليمي العادل، وعلى الرغم من بعض التحسن في تدفقات الاستثمار إلى المناطق الرئيسية، لا تزال الاستثمارات تتركز في أديس أبابا ووسط أوروميا ويبدو أن وفورات التكتل هي التي تُملي التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية وبالتالي، هناك توتر دائم بين النمو الإقليمي العادل وواقع التكتل الاقتصادي، وبين المنطق الاقتصادي المتشابه وضغوط السياسة. ومن ثم يواجه تشجيع الاستثمار معضلة كبيرة⁽³⁵⁾، بينما تُفضّل التحولات الأخيرة في سياسة

الاستثمار قطاعات مُختارة في قطاع التصنيع والقطاع الخاص المحلي فقد حظي قطاع التصنيع بحوافز أكثر سخاءً من القطاعات الأخرى، بينما حُفّضت الحوافز للصناعات القائمة الدباغة، والأسمنت، أُعطيت الأولوية لتطوير المناطق الصناعية في قانون الاستثمار وفقاً لإعلان تم التصديق عليه في ايلول 2012 تشجيع وتوسيع الاستثمار، وخاصة بعدما أصبح قطاع التصنيع ضرورياً لتعزيز القدرة الإنتاجية المحلية، وزيادة تدفق رأس المال، وتسريع نقل التكنولوجيا إلى البلاد، وتعزيز وتطوير هذا القطاع والتوزيع العادل للاستثمارات بين المناطق، وضع نظام إشراف لضمان استخدام التصاريح والحوافز الممنوحة للمستثمرين للأغراض المقصودة ويجب أن تكون إدارة الاستثمار شفافة وفعالة ويساعد إنشاء مناطق التنمية الصناعية من خلال خلق ظروف مواتية وتنافسية، على ربط قطاعات التصنيع على أساس خلق القيمة، فضلاً عن ذلك جذب وتوسيع الاستثمار ولكن بسبب غياب الرقابة الفعالة، ظهرت حالات إساءة عده بسبب في استخدام الحوافز من قبل المستثمرين وشملت هذه الحالات إساءة استخدام الامتيازات المعفاة من الرسوم الجمركية، بما في ذلك بيع المركبات والسلع المعفاة من الرسوم الجمركية للفنادق وشركات السياحة بأسعار السوق، ونقل وإعادة بيع الأراضي الممنوحة بشروط تفضيلية وباختصار، لم تكن وكالة الاستثمار فعالة، وهي تقتصر إلى الصلاحيات اللازمة. واقتصر دورها على جمع البيانات المتعلقة بعدد تراخيص الاستثمار ورأس المال، وإصدار شهادات الاستثمار وكان التوجه السائد هو قياس نجاح الاستثمار بإجمالي رأس المال المسجل بدلاً من النتائج الفعلية⁽³⁶⁾.

1- دور الحكومة الاثيوبية بتشجيع الصادرات وحماية التجارة

أكد خبراء اقتصاديات التنمية والمؤرخون الاقتصاديون على التصنيع القائم على التصدير كاستراتيجية للحاق بالركب بالدول المتطورة، ان ما يهم ليس الانفتاح في حد ذاته، بل طريقة اندماج الاقتصاد في الأسواق الدولية ويُعدّ تشجيع الصادرات أمراً حيويًا ليس فقط لتوليد العملات الأجنبية ولميزان المدفوعات ، وكذلك لتعزيز إنتاجية الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية. وتؤكد وثائق السياسة الصناعية الإثيوبية على التصنيع القائم على التصدير، وتشير إلى نجاح التجربة في شرق آسيا وحدد الحكومة الاثيوبية حماية التجارة بطرق عدة اهمها⁽³⁷⁾

1 : ضرورة استقرار سعر الصرف في الدولة

عدّ استقرار سعر الصرف جزءاً من السياسة الاقتصادية الكلية للدولة لتحقيق التصنيع المستدام فمنذ عام 1992، ظلت قيمة ثابتة تم تعديلها لتضيق نطاق عدم التوازن وهناك بالفعل حجة تدعو إلى استهداف عملة مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية لدعم أداء الصادرات وكما ظلت أسعار الصرف دون تعديل، مما أدى إلى عملة مبالغ في قيمتها، مع تحيز قوي ضد الصادرات وبقي سعر صرف الإثيوبي عند 2.07 مقابل الدولار الأمريكي لما يقرب من سبعة عشر عاماً (1975-1991)، وخلافاً لتوصيات المؤسسات المالية الدولية بالتحريك الكامل، تبنت الحكومة الحالية نظام تعويم مُدار، مما قلص الفجوة بين السوق

الرسمية والسوق الموازية ويُجرى مزاد أسبوعي لأسعار الصرف بين البنوك المحلية، ويتدخل البنك المركزي للتأثير على الأسعار والحد من التقلبات وفي عام 2010، انخفضت قيمة العملة المحلية بنحو 20% مما اثر سعر الصرف وبدورة اثر على نمو الصناعات مثل صناعة الإسمنت وزراعة الزهور والجلود ومنتجاتها⁽³⁸⁾

2 : الاحتفاظ بالعملات الأجنبية

تطبيق نظام الاحتفاظ بالعملات الأجنبية في عام 1996 من قبل البنك الوطني الإثيوبي بموجب التوجيه، يُمكن للمصدرين المؤهلين الاحتفاظ بما يصل إلى قرابة 30% من عائدات العملات الأجنبية، ويتعين عليهم فتح حسابين للاحتفاظ بالعملات الأجنبية لهذا الغرض. يُمكن لصاحب الحساب استخدام 10% من هذه النسبة دون أي قيود زمنية لأغراض مختلفة، مثل استيراد البضائع وترويج الصادرات فضلاً عن ذلك، يحق لصاحب الحساب بيع النسبة المتبقية البالغة 20% خلال شهر واحد، وطُبق هذا النظام على نطاق واسع وكان سهل الإدارة ونظراً لمحدودية احتياطات النقد الأجنبي في البلاد، فقد كانت هناك حالات نقص مستمرة، وكان البنك المركزي يُخصّص الاحتياطات بناءً على أولويات الحكومة واستُخدمت هذه الآلية في فترات النقص الحاد؛ وغالباً ما شابت عملية تحديد الأولويات اعتبارات شخصية، مما أدى إلى استياء وممارسات غير سليمة في البنوك. وشملت الشكاوى المقاولين الدوليين بسبب تأخر الدفع، والمستثمرين بسبب تحويل الأرباح إلى الخارج، والمستوردين، والمصدرين، والمستثمرين على حد سواء⁽³⁹⁾.

3: تشجيع الصادرات والرسوم التجارية

استُخدمت برامج عدة لتشجيع الصادرات، مثل استرداد الرسوم الجمركية، وبرامج القسائم، والمستودعات الجمركية، لتخفيف الضغط الناتج عن زيادة متطلبات رأس المال العامل، ولتذليل العقبات في تيسير التجارة ويمكن تصنيف هذه البرامج بشكل عام إلى حوافز ما قبل التصدير (أنظمة القسائم، والمستودعات الجمركية)، وحوافز ما بعد التصدير وبموجب هذه البرامج، أُعفي قطاع التصدير من الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة، والرسوم الجمركية، والضرائب المقتطعة⁽⁴⁰⁾، عند تقديم المستندات اللازمة إلا أن إدارة برامج تشجيع الصادرات تعاني من مشاكل عدة أبرزها أولاً، لم تقم وزارة الداخلية وغيرها من الهيئات بتطوير بيانات موثوقة وفي الوقت المناسب حول المدخلات والمخرجات، وهو شرط أساسي للنظام. وقد نُقل عبء إعداد هذه البيانات إلى جهات أخرى، ثانياً، لم يكن لدى شركات التصنيع الوقت أو القدرة على القيام بهذه المهمة ثانياً لم يكن النظام مدعوماً بالخدمات الإلكترونية والأتمتة لتسريع المعالجة وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب نقص التنسيق بين المكاتب الحكومية. تشمل المعالجة مكاتب حكومية مختلفة مثل وزارة الداخلية وهيئة تنظيم الصادرات، وهيئة تمويل الصادرات، والبنك الوطني والبنوك، ووكالات الشحن فضلاً عن ذلك كان هناك نقص في الموظفين المدربين، وضعف في الإشراف وممارسات فاسدة ثالثاً، لم تتمكن الشركات المحلية التي تزود المصدرين من الاستفادة من هذا النظام،

بسبب قصور التصميم والتنفيذ فضلا عن ذلك، فشل النظام في التحسن بمرور الوقت لم يشارك المصنعون، المستفيدون الرئيسيون المفترضون، في عمليات التصميم والتنفيذ وأخيراً ازداد ضعف هذا النظام بسبب نقص الوعي والتحييزات المعادية للتصدير والتصنيع بين مختلف مستويات الوكالات الحكومية⁽⁴¹⁾

4: تحديد أهداف التصدير ومراقبتها

استخدمت الدول النامية السياسة الصناعية بشكل واضح لضبط القطاع الخاص من خلال توفير عوائد مرتبطة بالأداء، ويستخدم نظام تحديد أهداف التصدير لمراجعة أداء الصادرات شهرياً منذ عام 2010، تُظهر التجارب في كوريا وتايوان أن الانضباط في التصدير ومراقبته كانا عاملين أساسيين في التصنيع القائم على التصدير إلا أن آلية تحديد أهداف التصدير كانت غير فعالة إلى حد كبير في إثيوبيا، ويعود ذلك جزئياً إلى عدم مشاركة المصدرين بشكل فعال، وإلى عجز الحكومة عن توفير الدعم اللازم لتفعيل هذه الأهداف. يتطلب تحديد الأهداف نهجاً شاملاً والتزاماً مشتركاً يشمل كلاً من الحكومة والصناعيين فضلاً عن ذلك، تم اعتماد جائزة تصديرية في لائحة تنظيمية، لكنها لم تكن فعالة ولم تحقق النتائج المرجوة. لم تُبدل أي جهود لاستهداف الصناعيين تحديداً للحصول على الجائزة، بدلاً من استهداف جميع المصدرين وقد أُوقف العمل بالبرنامج بعد اتهام بعض الحاصلين على الجائزة بالتهرب الضريبي وأنشطة غير قانونية أخرى⁽⁴²⁾.

5: فرض التعريفات الجمركية على الواردات

تُستخدم الرسوم الجمركية لحماية الإنتاج المحلي من منافسة الواردات، على الرغم من أن تطبيقها قد تضاعف بمرور الوقت، وقد ساهمت موجات تحرير التجارة منذ منتصف الثمانينيات، وإصلاحات التكيف الهيكلي في أفريقيا، ومتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، في تشكيل قواعد التجارة الدولية⁽⁴³⁾. بدأت إثيوبيا تحرير تجارتها تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أوائل التسعينيات. وكان خفض الرسوم الجمركية أحد مكونات هذا التحرير. وقد تبنت الحكومة نهجاً تدريجياً، حيث أُجريت سبعة تعديلات رئيسية على الرسوم الجمركية بين عامي 1993 و2011، وانخفضت أعلى نسبة للرسوم الجمركية من 230% قبل عام 1993 إلى 35% في عام 2011، بينما انخفضت شرائح الرسوم الجمركية من 23 إلى 6 شرائح وانخفض متوسط معدل التعريفات الجمركية البسيط من 41.6% في عام 1992 إلى 20% في عام 2011، بينما انخفض المعدل المتوسط المرجح من 79.1% إلى 17.5% خلال الفترة نفسها. وقد استُخدم حظر الاستيراد في حالات استثنائية، لا سيما فيما يتعلق بالإسمنت؛ كما استُخدم للحد من تصدير المواد الخام، مثل الجلود الخام في عام 2012، ومع ذلك ظلت الرسوم الجمركية الإثيوبية في عام 2012 أعلى من مثيلاتها في دول هذه ومنها دول جنوب الصحراء الكبرى ومن المتوقع أن تخفض إثيوبيا، بصفتها دولة مرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، رسومها الجمركية بشكل أكبر⁽⁴⁴⁾.

2- الدور المباشر للدولة كفاعل اقتصادي

خلافًا لوجهات النظر السائدة، تستخدم الدول الناشطة الشركات المملوكة للدولة كمنتجين مباشرين وفاعلين صناعيين ذوي أهداف عده ، ولا توجد علاقة بين هيكل الملكية وضعف الأداء أو أوجه القصور البيروقراطية، ويمكن للشركات المملوكة للدولة أن تلعب دورًا رئيسيًا المشاركة المباشرة في الأنشطة الاقتصادية عنصرًا أساسياً في السياسة الصناعية للحكومة في إثيوبيا، وربما تأثرت بالعوامل عده اهمها: أولاً، يتطلب انخفاض مستوى التصنيع في إثيوبيا ومحدودية قدرة القطاع الخاص المحلي من خلال الاستثمارات طويلة الأجل وعالية المخاطر وواسعة النطاق دورًا حكوميًا فاعلاً لدعم هذا القطاع الصغير في تسريع النمو الاقتصادي. قبل عام 1991، كان القطاع الخاص ممنوعًا من الانخراط في الصناعة ثانيًا، نظرًا لانخفاض مستوى تطوير البنية التحتية والموارد البشرية، وانتشار إخفاقات السوق، فضلًا عن استمرار المخاوف من المخاطر السياسية يميل القطاع الخاص إلى الاستثمار في مجالات العائد السريع بدلًا من القطاعات الإنتاجية الأساسية للتنمية طويلة الأجل. وقد استلزم ذلك وجودًا حكوميًا انتقائيًا في المجالات الاستراتيجية من خلال إنشاء شركات مملوكة للدولة عند الضرورة، في مشاريع مشتركة مع مستثمرين أجنب. ويبدو أن الأسس الأيديولوجية لهذه السياسة متجذرة في منظور الحكومة التنموي الذي يؤكد على الدور المحوري والفاعل للدولة خلال مرحلة اللحاق بالركب ، إذ تمتلك إثيوبيا تاريخاً طويلاً من الشركات المملوكة للدولة يعود إلى ما قبل الحقبة الإمبراطورية عام 1974 والنظام الجديد (1974-1991) وقد يكون لهذا التاريخ دور في تشكيل رؤية سياسية داخلية لا تُعارض هذا النهج السياسي⁽⁴⁵⁾، مع ذلك، يصعب التحقق من ذلك وإثباته ركزت السياسات الحديثة على ترشيد المؤسسات العامة الكبرى من خلال دمجها في كيانات جديدة فعلى سبيل المثال تأسست شركة هندسة المعادن عام 2011 من مصانع هندسة دفاعية سابقة أما شركة الشحن والخدمات اللوجستية الإثيوبية الجديدة التي تأسست عام 2012، فهي نتاج دمج خطوط الشحن الإثيوبية، والمؤسسة الإثيوبية للنقل البحري والعبور، ومؤسسة الميناء الجاف وسترکز شركة الصناعات الكيماوية الجديدة على شركات الأسمدة والكيماويات والإسمنت، ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان هذا يعكس سياسة متماسكة تركز على تطوير الشركات الوطنية الرائدة باعتبارها محركات رئيسية للتصنيع⁽⁴⁶⁾.

3- تشكيل اللجان والمعاهد الاقتصادية في إثيوبيا

1: اللجنة الوطنية لتنسيق الصادرات

أن الاقتصاد السياسي الفعال لأي دولة يعتمد على قوة مؤسساتها وقد لعبت المؤسسات أدوارًا حاسمة في التصنيع، وتطورت بدورها نتيجة لاستراتيجيات اللحاق بالركب التي تم تبنيها في السياق الإثيوبي، تم تطوير مجموعة محددة من الآليات المؤسسية بما في ذلك اللجنة الوطنية لتنسيق الصادرات ووزارة الداخلية والمعاهد التابعة لها، والشركات المملوكة للدولة مثل بنك التنمية الاقتصادية، ويستند التحليل التالي إلى عدد قليل من المؤسسات المختارة.

تأسست الهيئة الوطنية للتنسيق الاقتصادي (National Authority for Economic Coordination) في عام 2003 بعد اعتماد استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في عام 2002. وشملت الهيئات السابقة لها مجلس ترويج الصادرات (1995-1998) ووكالة التصدير الإثيوبية (1998-2002)، والتي كانت غير فعالة إلى حد كبير في جمهورية إثيوبيا وتهدف اللجنة الوطنية للتعاون الاقتصادي إلى تعزيز الصادرات وتحسين التنسيق بين المؤسسات الحكومية ويرأسها رئيس الوزراء، وتتألف من ممثلين عن الوزارات الحكومية المعنية وكان عدد أعضائها محدوداً بأقل من خمسة عشر عضواً، إلا أنه تجاوز مؤخراً خمسة وعشرين عضواً⁽⁴⁷⁾.

تضمنت جداول أعمال اجتماعات المجلس الوطني للصادرات مراجعات للأداء والأهداف الشهرية والأداء الفعلي لقطاع التصدير ككل ولكل وزارة على حدة واستندت المناقشات إلى تقارير الوزارات والهيئات المعنية، مع التركيز على المعوقات التي تتطلب اتخاذ قرارات وعقد المجلس تسعين اجتماعاً بين عامي 2003 و2012، ونادراً ما أُلغيت الاجتماعات الشهرية، وكان رئيس الوزراء يرأسها دائماً، وتستغرق عادةً يوماً كاملاً تقريباً وعند الضرورة كان رئيس الوزراء، بصفته صاحب أعلى سلطة تنفيذية يتخذ القرارات الصعبة وقد تحسنت عملية صنع القرار بحضور معظم الجهات الفاعلة الرئيسية، وعموماً كانت القضايا تُناقش حتى يتم التوصل إلى توافق في الآراء وبفضل قيادة المجلس جزئياً، نمت الصادرات بمعدل 22% سنوياً تقريباً بين عامي 2006 و2012، تضاعفت عائدات صادرات البضائع أكثر من ثلاث مرات، من مليار دولار أمريكي إلى 3.2 مليار دولار أمريكي، استمر المجلس الاقتصادي الوطني في العمل بفعالية منذ وفاة رئيسه المؤسس، رئيس الوزراء ميليس زيناوي (Meles Zenawi)⁽⁴⁸⁾، الذي يُعتبر مهندس استراتيجية التنمية الصناعية للبلاد، ويتمثل النموذج الكوري المماثل في الاجتماع الوطني لترويج الصادرات، الذي تأسس عام 1961 برئاسة الرئيس الكوري الجنوبي الجنرال بارك تشينغ هي (Park Chung-hee)، وكان يعقد اجتماعاته شهرياً. ضمّ الاجتماع 172 عضواً، من بينهم 36 وزيراً ووزير دولة، و50 من موظفي الرئاسة والوزارات، و50 ممثلاً عن الشركات والجمعيات الصناعية، و8 ممثلين عن البنوك، و9 ممثلين عن الجامعات ومراكز البحوث لاحقاً، تغيّر اسمه إلى الاجتماع الوطني لترويج التجارة، وكان هدفه الوحيد هو ترويج الصادرات، ولتحقيق هذه الغاية، وُضعت أهداف شهرية، واتُخذت قرارات اتسمت بالواقعية والمرونة، ويعزو فعالية هذه المبادرة إلى كفاءة الجهاز البيروقراطي وفعاليتها، الذي وفّر معلومات حديثة وموثوقة والتحالف بين الدولة والصناعة والتركيز الشديد على الصادرات باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي ومن خلال هذه الاجتماعات، نُقلت نوايا الحكومة إلى الشركات والصناعات، وتم التفاوض على الحوافز، وتلّقي المعلومات ذات الصلة بقرارات الحكومة وبشكل عام مثلت هذه الاجتماعات وسيلةً لحملة الترويج الوطنية للصادرات وتوحيد قطاع التصدير وبفضل الانضباط الصارم في مجال التصدير، الذي ربط نمو الصادرات ببقاء الدولة⁽¹⁾

على الرغم من الدور المهم الذي يلعبه المجلس الوطني الإثيوبي لتصدير المنتجات الزراعية في زيادة عائدات التصدير، إلا أن إنجازاته لا تزال بعيدة كل البعد عن الأهداف المرجوة وقد ساهمت عدة عوامل في ذلك. أولاً، كان تشكيل المجلس محدوداً إذ لم يضم مؤسسات حكومية هامة، مثل البنك المركزي الإثيوبي، ووزارة الأعمال الإثيوبية، والمكتب الإثيوبي للتصدير فضلاً عن ذلك، ان المعاهد مسؤولة عن قطاعات التصدير الرئيسية وكان من شأن مشاركتهم أن تُحسّن عملية اتخاذ القرارات والتنسيق والتنفيذ. كما لم يكن للصناعيين وجمعياتهم الصناعية تمثيل في المجلس ولو كان لهم تمثيل لكانت اللجنة أكثر فعالية كان من الممكن أن تكون الصناعات أكثر اطلاعاً على القيود والفرص الصناعية، وأكثر قدرة على اتخاذ قرارات⁽⁴⁹⁾، سليمة فضلاً عن ذلك، كان بإمكان الصناعات فهم نوايا الحكومة وأولوياتها بشكل أفضل، والمساعدة في تفعيل الأهداف والعقوبات المرتبطة بها كان من شأن ذلك أن يُسهم في تعزيز الثقة وتوطيد الشراكة بين الحكومة والصناعة من الطبيعي أن تُثير مشاركة الصناعيين تساؤلات فنية وسياسية حول الصناعيين الذين يجب إشراكهم، والآليات اللازمة لضمان عدم استغلال هذه الشراكة سياسياً من قبل جماعات مصالح مُحددة فضلاً عن ذلك، كان لا بد من تعزيز منصات الحوار على مستوى القطاعات، لإتاحة التشاور بين الحكومة والمؤسسات الوسيطة كما ينبغي اتخاذ خيار سياسي لتحقيق التوازن بين الاستقلالية والاندماج ثانياً، أدى حصر أجندة المجلس الوطني للصناعات التحويلية في قضايا التصدير المباشر إلى إهمال الصناعات التحويلية الأخرى، مما قوّض التكامل بين صناعات التصدير وصناعات إحلال الواردات⁽⁵⁰⁾، فبالنسبة لمعظم الدول الصناعية الناجحة في مراحلها المتأخرة، سبقت صناعات إحلال الواردات صناعات التصدير، ولا تزال تنمو جنباً إلى جنب معها وكما ساهمت الضغوط السياسية من أصحاب المصالح في النمو البطيء للصناعات البديلة للواردات في إثيوبيا ثالثاً، ركزت العديد من مناقشات اللجنة الوطنية للمساءلة على القضايا التشغيلية والتي غالباً ما تنشأ عن ضعف أنظمة المساءلة للجنة الوطنية للمساءلة⁽⁵¹⁾.

ونرى ان الهدف الرئيس من هيكل اللجان الفرعية تعزيز التنسيق العمل يأتي بين أعضاء اللجنة الوطنية للتنسيق إلا أنه لم يحقق هذا الهدف كان بإمكان اللجنة التركيز فقط على أوجه القصور الرئيسة في التنسيق لو تمّت معالجة معظم مشاكل التنسيق الروتينية على المستويات القطاعية أو الإقليمية أو المحلية. وهذا يُبرز أهمية المساءلة الفعّالة مع فرض عقوبات على من لا يفي بالتزاماته، وتمثلت إحدى العقبات الرئيسية أمام تحديد أهداف تصدير فعّالة في محدودية استجابة العرض في الاقتصاد الإثيوبي والتي تحددها قدرته الإنتاجية ولهذا الجمود الهيكلي آثارٌ بالغة على تنمية الصادرات ولكي ينجح رصد المجلس الوطني لتنسيق الصادرات للتقدم المحرز في توسيع الصادرات لا بد من وجود هدف عملي واضح ويجب أن تراعي هذه الأهداف قدرة العرض في الاقتصاد المحلي وبالتالي تعكس أهداف كل شركة على حدة والدعم اللازم لتحقيقها الائتمان والخدمات اللوجستية والأراضي وقد كان هذا الأمر غائباً بشكل واضح في إثيوبيا لذا قد

يكون مجرد تحديد الأهداف وحتى فرض عقوبات على عدم تحقيقها ضرورياً ولكنه غير كافٍ كما يجب أن تكون الأهداف مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقدرة التحليلية وهو مجال رئيس لم يشهد تطوراً يُذكر في السنوات الأخيرة .

2- المعاهد كنماذج لتطوير صناعات محددة

اعتمدت المعاهد المستقلة منذ عام ٢٠٠٩، كجهة رئيسية لقيادة وتطوير الصناعات الأساسية وشملت هذه المعاهد ثلاثة معاهد معهد تطوير صناعة الجلود، ومعهد تطوير صناعة النسيج، ومعهد تطوير صناعة المعادن استُخدمت هذه المعاهد في البداية للصناعات الموجهة للتصدير، ثم دعمت لاحقاً سياسة إحلال الواردات وقد أنشئت هذه المعاهد بعد محاولات عديدة فاشلة لاستخدام المديرين ضمن البيروقراطية التقليدية. ومؤخراً، بُذلت جهود لتوسيع نطاق نهج "المعهد" ليشمل قطاعات أخرى وعلى الرغم من تأخرها، فقد كان للمعاهد (المخصصة لصناعات الجلود والنسيج والمعادن) ووكالة مخصصة للبستنة⁽⁵²⁾، دوراً فعالاً في توجيه الدعم إلى الصناعات والشركات التابعة لها. كما ساهمت هذه المعاهد في معالجة الجمود البيروقراطي وتنظيم هيكل الحوافز، وتعزيز تدفق المعلومات والتعلم الجماعي بين الحكومة والصناعة. وقد أثقلت هذه المعاهد بمهام إدارية وتسييرية كثيرة بسبب العقبات البيروقراطية الكبيرة في العديد من المكاتب الحكومية، وهو ما يُعد عائقاً رئيسياً أمام الشركات، ويرى أصحاب الشركات ومديروها أن تقديم الخدمات العامة وتيسير التجارة والجمارك أهم من التدريب والدعم التقني ويُعدّ الكابوس البيروقراطي في المكاتب الحكومية دليلاً على فشل القيادة إذ تقع المسؤولية النهائية على عاتق القيادة السياسية وما لم يُعالج هذا التحدي بشكل مرضٍ، فلن تتمكن المعاهد من التركيز على تطوير القدرات التقنية للشركات فضلاً عن ذلك تعاني هذه المعاهدة من نقص في الكوادر المؤهلة وفهم غير كافٍ للسياسة الصناعية والقطاعات والقضايا ذات الصلة، كما تقتصر إلى الحماس اللازم لدفع السياسة الصناعية قُدماً، وقد أُطلق برنامج توأمة بين المعاهد القطاعية والمنظمات الدولية، ويبدو أنه يحقق نتائج واعدة ومع ذلك لا يزال التعاون البحثي بين المعاهد والجامعات ضعيفاً⁽⁵³⁾

ونستنتج مرت إتيوبيا بمراحل من التطور الصناعي شكلت الصناعات التحويلية حوالي 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في ظل الحكم الإمبراطوري نما هذا القطاع إلى 5% في سبعينيات القرن الماضي هيمنت الشركات الأجنبية والشركات الصناعية الصغيرة على القطاع الصناعي في تسعينيات القرن الماضي، بلغ عدد الشركات الأجنبية حوالي 300 شركة، ما يمثل أكثر من 75% من القطاع الصناعي وكان اتحاد نقابات العمال الإثيوبية يضم حوالي 50 ألف عضو واقتصر قطاع التصنيع على إنتاج السلع الاستهلاكية، وكان نموه مقيداً بصغر حجم السوق وضعف دور القطاع الخاص، فضلاً عن ذلك ضعف الروابط الاقتصادية ونتيجة لذلك شهدت الزراعة ركوداً حتى منتصف القرن العشرين، بعدما وُضعت جميع وسائل الإنتاج تحت سيطرة الدولة وأديرت بموجب نظام إدارة اقتصادية اشتراك وكانت عملية التصنيع موجهة

باقتصاد وإحلال الواردات، وان عملية صنع السياسات الصناعية في إثيوبيا بعد عام 1991 شهدت البلاد تغيرات جذرية في ظل حكومة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي وخلال هذه الفترة انخرطت الحكومة بشكل مكثف في بناء الدولة كشرط أساسي لتحويل الاقتصادي، تهدف الخطة إلى تحقيق وضع الدولة كدولة ذات دخل متوسط حتى عام 2012، وكانت فترة انتقالية من الحرب إلى السلام، ومن الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ومن الحكم الشمولي نحو نظام أكثر ديمقراطية.

الخاتمة

انطلقت إثيوبيا في مسيرة التنمية الصناعية بعد تاريخ من التصنيع غير الكافي، امتد من منتصف الخمسينيات إلى أوائل التسعينيات، استنادًا إلى استراتيجية التصنيع المتكاملة التي فشلت في تحقيق نمو سريع وتحول هيكلي. في التسعينيات، ركزت الحكومة على التعافي ما بعد الحرب، والإصلاحات الاقتصادية والسياسية بما في ذلك النظام الفيدرالي، وإنشاء نظام حكم متعدد الأحزاب، وقد خاضت الحكومة الإثيوبية تجارب سياسية عديدة، وحافظت إلى حد كبير على استقلاليتها ويعود ذلك جزئيًا إلى الشرعية التي اكتسبتها خلال الحرب ومرحلة الانتقال من الحرب إلى السلام، وجزئيًا أيضًا إلى رؤية الحكومة الثاقبة في صياغة واستخدام الأهمية الجيوسياسية للبلاد وقد كان النمو الاقتصادي مثيرًا للإعجاب، على الرغم من أن التحول الهيكلي لا يزال متأخرًا.

أشار هذا البحث إلى أن إثيوبيا قد أظهرت في السنوات الأخيرة سمات "الدولة التنموية"، كما يشير إلى وجود حجة قوية، استنادًا إلى التاريخ الاقتصادي واقتصاديات التنمية البنوية، لصالح هذه الدولة التنموية، ولا سيما التركيز الفعال على التصنيع ومع ذلك، فإن الدليل القاطع يكمن في الأدلة التفصيلية لتنفيذ السياسات.

نتيجة لمحدودية أداء لم يؤد دورًا يُذكر في الاقتصاد الإثيوبي، بما في ذلك خلق فرص العمل وعائدات التصدير ومع ذلك، قد يكون لسياسات وأداء قطاع التصنيع الأخيرة آثارٌ بالغة الأهمية على التوجهات المستقبلية .

(1) Arkebe Okobay, Made in Africa: Industrial Policy in Ethiopia, Oxford Scholarship Online, 2015.p.p120-122.

(2)Theresa Moyo, Trade and Industrial Development in Africa: Rethinking Strategy and Policy, Council for the Development of Social Science Research in Africa,2014,p.p 80-84.

(3) Report of the Ministry of Finance and Economic Development of Ethiopia, Volume 1, 2010,p 81.

(4) Report of the Korea International Cooperation Agency in Ethiopia (KOICA) 2013,p13

(5) Arkebe Okobay,oct.p82.

(6) Report of the Ministry of Finance and Economic Development of Ethiopia, Volume 2, 2010,19.

- (7) Texts of the Ethiopian Constitution adopted on December 8, 1994, Article 74, Chapter Eight, Powers of the Executive Authority, 1995.p41.
- (8)Septinus Saa , Zeth Parinding , The Role of Public Participation in Public Policy Formulation at the Regional Government Level , Universitas Cenderawasih Jayapura, Academic Science, vol,12.1998,p1252.
- (9)Jenkins, Caroline and Thomas Lane, Foreign Direct Investment in South Africa: Determinants, Characteristics and Implications for Economic Growth and Poverty Reduction, 2002.p116.
- (10) Nourbakhsh, Baloni A. and Yousef, Human Capital and Foreign Direct Investment Flows to Developing Countries: New Empirical Evidence, Global Development, Vol. 29, No. 9, 2001, pp. 1593-1601.
- (11)Asidu Elizabeth, On the Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries: Is Africa Different? Global Development, Volume 30, No. 1, 2002, pp. 107-119.
- (12) Ldid,p120.
- (13) German KfW Dev't Bank, Dev't Bank of Ethiopia Hand Over Combine Harvesters to Lease Finance Customers,2006,P13.
- (14) Asidu Elizabeth,op:cit,p131.
- (15) Ethiopian Economic Association, Annual Report on the Ethiopian Economy, Volume 1. 1999-2000, Addis Ababa, Ethiopia: United Press, 2001.pp,123-126.
- (16)Federal Democratic Republic of Ethiopia (FDRE), Ethiopia: Sustainable Development and Poverty Reduction Programme, Ministry of Finance and Economic Development (MOFED), 2002.
- (17) Agion, Beatriz Armendariz "Development Finance". Journal of Development Economics Vol. 58 No. 1, 1999,pp. 83-100.
- (18) Asidu Elizabeth,op:cit,p131.
- (19) Kefyalew Endale, Alexander Pick ,OECD Development Policy Papers Financing Social Protection in Ethiopia: A Long-term Perspective,February 2019 – No. 15.p22-28.
- (20) Asidu Elizabeth,op:cit,p145.
- (21)Federal Democratic Republic of Ethiopia, Staff Report for the 2004 Article IV Consultations, prepared by staff representatives for the 2005 consultations, August6, 2005,pp.22-26.
- (22) THE FEDERAL DEMOCRATIC REPUBLIC OF ETHIOPIA, Staff Report for the 2005 Article IV Consultation ,Prepared by the Staff Representatives for the 2005 Consultation ,March 6, 2006,pp.14-17.
- (23) Addissie Melak ,The Contribution of Foreign Direct Investment for Economic Growth of Ethiopia: Time Series Analysis,nternational Journal of Contemporary Research and Review, Vol. 9, Issue. 02, 2018,pp.2242-2248.
- (24) Adem Seifudein, China in Ethiopia: Diplomacy and Economics of Sino-optimism, African Studies Review 55, 2012, pp. 143-160.
- (25) Cabestan Jean-Pierre, China and Ethiopia: Authoritarian affinities and economic cooperation, China Perspectives 2012/4, (2012), pp. 53-62.
- (26) Monika Thakur, Building on Progress Chinese Engagement in Ethiopia , China in Africa Project OCCASIONAL PAPER NO 38July 2009.pp. 3-9
- (27) The CIA fact thiopian Foreign Direct Investment Law and Practice:1994.p4.
- (28) Andrews, D., Erasmus, Ethiopia Expansion Finance and Development, Vol. 42, No. 3, 2005.p.p.132-140.
- (29) Asidu Elizabeth, On the determinants of foreign direct investment in developing countries: Is Africa different? Global Development, Vol. 30, No. 1,2002, pp. 107-119,.

(30) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

Deepti Ranjan Mohapatra - Foreign Direct Investment Flows to Ethiopia during the period 1992 to 2012, European Academic Research, Volume II, No. 9/December 2014,p1208,

(31) Deepti Rangan Mohapatra, op:cit,pp1207-1209.

(32)ldid,p1211

(33) Deepti Rangan Mohapatra, op:cit,p1212

(34) Ldid,p1214.

(35) Basu Anupam and Srinivasan Krishna, Foreign Direct Investment in Africa - Some Case Studies, IMF Working Paper 61, 2002.p20.

(36) Arkebi Okubay, Made in Africa: Industrial Policy in Ethiopia, Oxford University Press, 2015,p18.

(37)Tilahun Abera Aboye, Obstacles to Implementing an Export-Oriented Economic Growth Strategy in Ethiopia, Journal of Public Policy and Management Research, Vol. 13, No. 1, 2023,pp39-42.

(38) Mulu Gebreeyesus , Ethiopia's Export Policies and Performance: Lessons and Implications, Ethiopian Development Research Institute (EDRI),Kigali, Rwanda 20-22 November,p.p.3-9.

(39) Arkebi Okubay,op,cit,p21.

(40) Molo Gebresos, Promoting Ethiopian Exports and the Incompatibility of Customs Tariff and Exchange Rate Systems, (Ethiopian Development Research Institute), Addis Ababa, 2013,p3.

(41)Berhanu N, Foreign Direct Investment in Ethiopia. Economic Focus Journal Vol. 2, No. 3, 1999.p122.

(42) Ethiopian Economic Association, Report on the Ethiopian Economy. Volume 5. 2005-2006. Addis Ababa, Ethiopia: United Press, 2007. P.p26-28.

(43)Arkebi Okubay,op,cit,p24.

(44)Ldid,pp.26-30

(45) Arkebi Okubay,op,cit,p31.

(46) Darek Abebe Kebede , A Case of State-Owned Ethiopian Shipping and Logistics Service Enterprise,World Maritime University Dissertations, 2019,p19.

(47)Arkebi Okubay,op,cit,p33.

(48) ميليس زيناوي (1912-1955) سياسي ورئيس دولة ، ولد في مدينة أدوا بمنطقة تيغراي تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة ملكة سبأ الإعدادية في أدوا، وأكمل دراسته الثانوية عام 1972 في مدرسة الجنرال وينجيت في أديس أبابا. ثم التحق بكلية الطب في جامعة أديس أبابا حيث درس لمدة عامين انقطع ميليس عن دراسته عام 1974 ، لينضم إلى جبهة تحرير شعب تيغراي. وترأس جبهة تحرير شعب تيغراي والجهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي بين عامي 1989 -1991، وقاد الإطاحة بنظام ديرغ السابق عام 1991، بعد عودته من الميدان، حصل ميليس على درجة الماجستير من الدرجة الأولى في إدارة الأعمال من الجامعة المفتوحة، وذلك بعد التعليم عن بعد الذي أكمله بين عامي 1993 -1995، شغل منصب رئيس الجهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي ورئيس الحكومة الانتقالية لإثيوبيا من عام 1991 إلى عام 1995، وانتُخب ميليس رئيساً لوزراء جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية في 22 آب 1995، لمزيد يظر:

Gérard Prunier, Éloi Ficquet, Understanding Contemporary Ethiopia: Monarchy, Revolution and the Legacy of Meles Zenawi, Hurst, 2015.p20.

¹ (49) Arkebi Okubay,op,cit,p34.

(49)Federal Investment Agency (2012) Consultations with the Business Community; and the Historical Development of the Federal Investment Agency and the Investment Act (1992-2013) Unpublished Federal Investment Agency, Addis Ababa, Ethiopia, p.116

(50)Arkebi Okubay,op,cit,p35.

(51) Arkebi Okubay,op,cit,p34.

All advanced capitalist countries have employed industrial policies and government interventions to consolidate their leading positions and strengthen their advantages, or to accelerate their catching up with developed countries. Industrial policies have been the main foundation for the growth and development of nations. Ethiopia, like many other economies, has experienced rapid economic growth in recent years. However, the question remains as to the extent to which this growth is based on a deeper and more sustainable structural transformation, or whether it has evolved into a structural change that serves as a basis for continuous improvements in the welfare of the majority of the population.

Most analysts agree that such transformation requires manufacturing development and rapid technological innovation, enabling countries to move from production-based activities to more dynamic sectors. As long as industrial policy remains a central pillar of successful industrialization, it can facilitate this transition. Nevertheless, prevailing economic thought has long been highly cautious regarding industrial policy.